المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

الهيئة العليا للرئاسات في ليبيا: محاولة لإعادة هندسة الشرعية وإدارة التعقيد السياسي في مرحلة الانسداد.

د. الياس أبوبكر الباروني
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

شهدت الساحة الليبية خلال الفترة الأخيرة خطوة سياسية لافتة تمثّلت في تشكيل "الهيئة العليا للرئاسات"، تضمّ كلًّا من المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، وتعد هذه الهيئة تطورًا مؤثرًا في بنية السلطة التنفيذية-التشريعية في ليبيا، نظرًا لطبيعة الجهات التي تتكوّن منها، وللسياق السياسي الحساس الذي جاءت فيه، وخاصة مع تعثّر المسارات الأممية، وتآكل الشرعيات المحلية، وتفاقم النزاع بين مراكز القوى، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل الخلفيات السياسية لتشكيل الهيئة، واستقراء دلالاتها، وتقييم فرص نجاحها في تحقيق أهدافها المعلنة.

أولًا/ السياق السياسي لتشكيل الهيئة:

جاء تشكيل الهيئة العليا للرئاسات في لحظة بلغ فيها الانسداد السياسي حدًّا كبيرًا، مع:

1. تباين الشرعيات وتضاربها:
المجلس الرئاسي يمتلك صفة رمزية وسيادية، بينما تعتمد حكومة الوحدة الوطنية على شرعية واقعية أمر واقع، في حين يمثّل المجلس الأعلى للدولة أحد أركان الاتفاق السياسي، هذا التعدد خلق فجوة تتطلب آلية تنسيق عليا لاحتواء التناقض.

2. تراجع دور البعثة الأممية:
ضعف خارطة الطريق الأممية وصراع الأطراف الليبية حول قيادة البعثة وأولوياتها خلق مساحة تبحث فيها القوى المحلية عن إطار داخلي بديل أو موازٍ.

3. تزايد الضغوط الإقليمية والدولية:
مع اشتداد التنافس حول ليبيا واتساع الفراغ الأمني والسياسي، برزت الحاجة إلى جسم يجمع الأطراف الأكثر تأثيرًا داخل الغرب الليبي على الأقل، لتقديم حد أدنى من التنسيق.

ثانيًا/ طبيعة الهيئة وتركيبتها ودلالاتها:

تشكيل الهيئة من ثلاثة مواقع قيادية ليس خطوة شكلية، بل يحمل رسائل سياسية واضحة:

1. إعادة توزيع مراكز النفوذ داخل الغرب الليبي، إذ تتحول الهيئة إلى ما يشبه غرفة قيادة سياسية مشتركة، تمنح الرئاسي دورًا أكبر، وتربط قرارات الحكومة والمجلس الأعلى بإطار تنسيقي أعلى.
2. تشكيل "مثلث شرعية" بديل في مواجهة الأجسام الأخرى، فهي تجمع بين:
   - الشرعية الدستورية/السيادية (الرئاسي).

- الشرعية التنفيذية (الحكومة).
- الشرعية التوافقية السياسية (الأعلى للدولة).

3. إرسال رسالة ضبط داخلية، والهدف الواضح هو منع أي طرف من اتخاذ خطوات أحادية قد تفجّر الوضع السياسي، خصوصًا في ظل تنازع الحكومة والرئاسي حول بعض الصلاحيات.
4. خلق واجهة سياسية تفاوضية جديدة،

فالهيئة قد تكون مقدمة لإنتاج صوت موحّد في التفاوض مع المجتمع الدولي، خاصة حول ملفي الانتخابات وترتيبات الإنفاق المالي.

ثالثًا/ أهداف الهيئة المعلنة وغير المعلنة:

- الأهداف المعلنة تشمل:

1. توحيد الموقف الداخلي تجاه الاستحقاقات الدستورية والانتخابية.
2. التنسيق في إدارة الملفات الاقتصادية والمالية.
3. تعزيز الاستقرار السياسي ومنع التصعيد العسكري أو السياسي.

- أما الأهداف غير المعلنة فتتضمن:

1. تأمين مواقع الأطراف الثلاثة داخل المشهد القادم في ظل مخاوف من فقدان النفوذ مع أي اتفاق دولي أو تغيير حكومي.
2. قطع الطريق على مبادرات موازية سواء تلك المطروحة من بعض الدول أو من مجلس النواب وحكومة شرق البلاد.
3. إعادة صياغة معادلة الشرعية بحيث لا تبقى حكراً على البرلمان أو المبادرات الأممية.

رابعًا/ ردود الفعل السياسية وتأثيرها على خريطة التحالفات:

تباينت ردود الفعل على تشكيل الهيئة:

- مجلس النواب وحكومة الشرق اعتبرا الخطوة محاولة للالتفاف على المسار الدستوري وقد يوظفها الطرفان لتعزيز خطاب "الازدواجية" ورفض أي قرارات تصدر عنها.
- الأطراف المسلحة في الغرب انقسمت بين داعم يرى فيها إطارًا لخفض التوتر، وبين رافض يخشى الحد من نفوذه في التعيينات والملفات الأمنية.
- المجتمع الدولي يراقب بحذر، إذ يرى في الهيئة خطوة قد تعرقل جهود البعثة، لكنها في الوقت ذاته قد تخلق شريكًا سياسيًا فعالًا إذا أثبتت قدرتها على الانسجام.

خامسًا/ التحديات التي تواجه الهيئة:

رغم أهميتها، تواجه الهيئة عدة عقبات:

1. غياب التفويض القانوني الواضح، حيث لا ينص أي اتفاق سياسي رسمي على إنشاء جسم بهذا الشكل، مما قد يحد من شرعيته.
2. تضارب المصالح بين الأطراف الثلاثة، إذ يسعى كل طرف لتعزيز نفوذه داخل الهيكل، مما يهدد بتحويل الهيئة إلى ساحة صراع لا ساحة تنسيق.
3. رفض موازٍ من الشرق الليبي، مما يجعل الهيئة إطارًا "جغرافيًا محدودًا" وغير قادر على إنتاج توافق وطني شامل.
4. احتمال استخدامها لتعطيل بدل تفعيل الانتخابات إذا تحولت إلى أداة لإدارة الوقت بدل اتخاذ خطوات حاسمة.

سادسًا/ هل تمثل الهيئة فرصة لإعادة ضبط المشهد السياسي؟:

يمكن للهيئة أن تلعب دورًا محوريًا إذا استغلت بطريقة صحيحة، خاصة في:

- تنظيم الإنفاق العام وتخفيف الفوضى المالية.
- تقديم رؤية موحدة للانتخابات.
- منع أي تصعيد داخلي ناتج عن قرارات أحادية.

لكن فرص نجاحها تبقى مرهونة بما يلي:

1. التزام الأطراف الثلاثة بالعمل المشترك.
2. طبيعة علاقة الهيئة بالبعثة الأممية.
3. قدرتها على كسب قبول القوى المؤثرة على الأرض.

من هنا أستطيع القول إن تشكيل الهيئة العليا بين المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية ورئيس المجلس الأعلى للدولة يمثل خطوة سياسية جريئة في سياق معقد، وهي محاولة لإعادة هندسة الشرعية وبناء مركز قرار جماعي داخل منطقة الغرب الليبي، غير أن نجاح هذه الهيئة يعتمد على قدرتها على تجاوز التنافس الداخلي، وتقديم حلول عملية للملفات السيادية، والابتعاد عن التحول إلى مجرد أداة لتكتيكات سياسية أو لتأجيل الاستحقاقات، وفي كل الأحوال، يمكن القول إن تشكيل الهيئة يعكس إدراك الأطراف الثلاثة بأن المرحلة تتطلب هندسة جديدة لإدارة التعقيد السياسي، تضمن لهم البقاء في قلب المشهد، وتسمح بقدر أكبر من الضبط لتوازنات القوى.